المحاضرة التاسعة

أنواع الحديث الموضوعي

المبحث الأول: الدراسة الموضوعية الاستقصائية للحديث النبوي

المبحث الثاني: الدراسة الموضوعية المحدودة للحديث النبوي

سم إسحاق الزيان الحديث الموضوعي إلى ثلاثة أنواع هي:

1/الدراسة الاستقصائية المستوعبة لجميع الأحاديث الواردة في كتب السنة المتعلقة بالموضوع.

2/الدراسة المحدودة للأحاديث المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال كتب معينة للسنة النبوية.

3/الدراسة الموضوعية لحديث واحد من خلال جمع رواياته وتحليله وتطبيقه على الواقع[1].

هذا تقسيم الزيان، لكن خالد الشرمان فضل تقسيم الحديث الموضوعي إلى قسمين رئيسيين اثنين، الأول سماه المنهج المتكامل (الكلي) في دراسة الحديث الموضوعي[2]، وهو يقصد بذلك الدراسة المستوعبة الاستقصائية للأحاديث الواردة في موضوع الدراسة، وهنا يتفق خالد الشرمان مع إسحاق الزيان حول النوع الأول للحديث الموضوعي، والنوع الثاني عند الشرمان سماها المناهج الجزئية في دراسات الحديث الموضوعي، وهذا النوع الثاني قسمه بحد ذاته إلى عدة أنواع فرعية هي:1/المنهج الذي يقف عند جميع الأحاديث والحكم عليها والترجمة لها مع التعليق اليسير، 2/المنهج الذي يعتمد مفردة أو مصطلحا نبويا في الدراسة الموضوعية، 3/المنهج الذي يعتمد على أحاديث في مصادر محددة، 4/المنهج الذي يعتمد حديثا واحدا للدراسة الموضوعية، 5/المنهج الذي يعتمد على عدة أحاديث دون استقصاء ودون تحديد للمصادر[3].

والحقيقة تقال أن خالد الشرمان انتقد بعض المناهج الجزئية ورأى أنها لا تخدم الحديث الموضوعي ولا يمكن اعتبارها منه أصلا، فلقد انتقد الدراسة الموضوعية التي تركز على حديث واحد من خلال جمع رواياته وتحليلها وتطبيقه على الواقع، فهذا النوع هو إلى الحديث التحليلي أقرب منه إلى الموضوعي حيث قال:"والملاحظ أن هذا النوع من الدراسات أقرب ما يكون من الحديث التحليلي"[4]، وهنا يحق لنا أنقف وقفة تأمل في ما أصاب العقل المسلم من جمود وتقليد، فبعد أن رأى رمضان الزيان اعتبار هذا النوع من الحديث الموضوعي لم يرد عليه أحد من المنظرين بل منهم من تابعه بعد ذلك مثل سعاد بيطاط دون نقد ولا رد عليه، فهي قد قسمت الحديث الموضوعي إلى ثلاثة أنواع هي:1/الحديث الموضوعي للموضوعات، 2/الحديث الموضوعي للمصطلحات، 3/الحديث الموضوعي للأحاديث[5]، والأمر جلي وواضح بأن هذا النوع هو الحديث التحليلي بحد ذاته وليس أقرب إليه، كذلك الأمر بالنسبة للحديث الموضوعي للمصطلحات فهو أقرب إلى دراسة المفردات ولقد اختلف الناس حول التفسير الموضوعي للمصطلحات كما هو بالنسبة للحديث الموضوعي للمصطلحات، يقول الشرمان:"يتبين لنا أن المفردة لا تشكل موضوعا مهما تعددت وتنوعت صورها في حديث النبي صلى الله عليه وسلم"[6].

إن البداية المتحمسة للتنظير للحديث الموضوعي قد جعلت الناس يتقبلون أي شيء جديد ولو كان واضح الخلل والخطأ، وهذا من جمود العقل المسلم وتقليده وتبعيته، وكرهه للنقد والدراسة

---

[1] ينظر: إسحاق الزيان، المرجع السابق، 226-227.
[2] ينظر: خالد محمود الشرمان، المرجع السابق، ص193-198.
[3] ينظر: خالد محمود الشرمان، المرجع السابق، ص198-206.
[4] خالد محمود الشرمان، المرجع السابق، ص204.
[5] سعاد بيطاط، المرجع السابق، ص169.
[6] خالد محمود الشرمان، المرجع السابق، ص200.

والتمحيص، والأمر لا يعتبر عيبا مشينا عند البادئين السابقين بالتنظير، لكنه غير مقبول لمن يجئ بعدهم فلا يصحح ولا يعقب، ويتقبل كل شيئ كيف ما كان صحيحا أم عليلا.

تحدثت لطيفة الراشد عن أنواع الحديث الموضوعي، وأشارت إلى مناهج دراسة الحديث الموضوعي، قالت عن الأول:"يستوعب هذا المنهج؛ جمع الأحاديث الواردة في كتب السّنة النبوية عن موضوع الدراسة على سبيل الاستقصاء، أو مصادر حديثية معينة كالصحيحين، أو الكتب الستة، أو التسعة، مما قد يفي بالموضوع"[1]، أما الثاني فقالت عنه:" الدراسة الموضوعية التي تعتمد على جمع أحاديث لفظة تحمل معاني عدة، أو أحكام شرعية عدة، أو فعل عمل معين تكرر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- في عدة مواطن أو بطرق مختلفة"[2]، أما الثالث فقالت فيه:" وقد برزت مؤخرًا في ضمن مناهج الحديث الموضوعي دراسة المصطلح النبوي في منهجيَّة علمية دقيقة، مع العلم بالمصطلح والعلم به ليس بالعلم الجديد"[3]، وعليه فلطيفة الراشد تعتمد تقسيما مخالفا نوعا ما لتقسيمات المنظرين الآخرين لكنها تتفق معهم على نوعين هما الدراسة الموضوعية الاستقصائية والمحدودة للحديث النبوي، بل لقد جمعتهما في فصيل واحد، ولقد توسعت وأدخلت الدراسة المتعلقة بحكم شرعي معين في الحديث الموضوعي، وهذا غير مقبول، كما وافقت البعض في ما يسمى بالحديث الموضعي للمصطلح وكذلك الامر فهذا في الحقيقة بعيد عن الدراسة الموضوعية، وهكذا فالحماس الزائد لكل جديد يفقد الكثير من الباحثين الموضوعية والرزانة في نقد وتحرير الطروحات والآراء المستجدة.

وعلى هذا الأساس فسنشير إلى نوعين اثنين فقط من أنواع الحديث الموضوعي، هما:

1/الدراسة الموضوعية الاستقصائية للحديث النبوي

2/الدراسة الموضوعية المحدودة للحديث النبوي

المبحث الأول: الدراسة الموضوعية الاستقصائية للحديث النبوي

هذا النوع هو أفضل أنواع الدراسة الموضوعية الحديثية[4]، وهو أصعبها كذلك لأنه يحاول استقصاء المادة الحديثية من جميع كتب الحديث، ولقد سماه خالد الشرمان بالمنهج المتكامل (الكلي) في دراسة الحديث النبوي، وقال في تعريفه:"بحث علمي، لموضوع ما، من خلال الحديث المقبول، للوصول إلى الهدي النبوي، ومحاولة تطبيقه على الواقع"[5]، ثم يبين المقصود بالحديث المقبول فيقول:"أن الحديث الذي نعتمده في التقعيد والتأسيس هو المقبول فقط بقسميه الصحيح والحسن لذاته أو لغيره"[6]، وسمته سعاد بيطاط بالحديث الموضوعي، للموضوعات، وقالت:"وهنا يختار الشارح موضوعا ثم يجمع الأحاديث التي تناولته بمختلف الألفاظ والسياق –فهو أشمل- وهو المراد عادة عند

[1] لطيفة الراشد، المرجع السابق، ص87.
[2] المرجع نفسه، ص93.
[3] المرجع نفسه، ص99.
[4] رمضان إسحاق الزيان، المرجع السابق، ص227. لطيفة الراشد، المرجع السابق، ص87.
[5] خالد محمود الشرمان، المرجع السابق، ص193.
[6] خالد محمود الشرمان، المرجع السابق، ص196.

الإطلاق"[1]، وتسميتها له بهذا الاسم غريب نوعا ما للتكرار الحادث فيه فقد جاء فيه الموضوعي والموضوعات، وهذا غير مقبول.

يؤكد خالد الشرمان على نقاط مهمة عند تعريفه لهذا النوع من الحديث الموضوعي، ومن بين هذه النقاط أن هذا العمل هو بحث علمي والبحث العلمي هو محاولة ناقدة لحل المشكلات التي تعترض الإنسان في حياته، والأمر الثاني أن هذا البحث ما هو إلا جهد بشري اجتهادي[2]، وعليه فنتائجه ليست نهائية، ولا يمكن تقديسها لأن الحديث وحي معصوم لكن الفهم مسألة اجتهادية بشرية، وهذه كما أنها مسلمة فهي قضية مهمة لأن الفهم والشرح والتفسير عمل بشري يمكن نقده وإلغاؤه بخلاف النص، وللأسف فالناس يخلطون بل يحولون التقديس ويزيحونه من النص إلى التفسير والشرح، وهذا من مطبات التفسير والتأويل، ويدرس في مجال آخر غير مجال هذه الدراسة وهو فلسفة التأويل.

يؤكد بعد ذلك الشرمان على أن الدراسة الحديثية الموضوعية تبحث في قضية بحثية إنسانية أو إشكالية علمية أو معرفية تشغل الفكر البشري[3]، وهذه كذلك من الملاحظات التي تجعل البحث في الحديث الموضوعي رحبا واسعا منفتحا على منتجات ومخرجات الفكر البشري الذي ما زال يعاني من مشكلات عديدة، ومازال يتخبط في مشكلات مستجدة لم يجد لها لحد الآن حلا بسبب تعقد الحياة البشرية.

وفي الأخير يركز الشرمان على الهدف من الدراسات الموضوعية الحديثية وهو البحث عن الهدي النبوي[4]، بل عن المنهج النبوي في علاج المشكلات التي واجهها عليه السلام، وكيف يمكن الاستفادة من منهجه في مواجهة المشكلات المعاصرة.

لقد ابتعدت البشرية عن الدين عموما، فكانت نتيجة ذلك التخبط في مشكلات لا تعد ولا تحصى، والهدي النبوي ساهم في علاج الكثير من المشكلات قديما، وجدير بنا أن نبحث في هذا الهدي لفهم مشكلات العصر ومحاولة حلها، وتقديم مساهمة علمية ومعرفية لتوجيه البشرية إلى الخير والصلاح.

يركز الكثير من المنظرين للحديث الموضوعي على خطوات البحث في الدراسة الموضوعية الاستقصائية، نذكر منها مثلا ما اقترحه رمضان إسحاق الزيان حيث أشار إلى مايلي:

1/تحديد فكرة تستحق البحث، 2/ جمع المادة الحديثية، 3/دراسة الأحاديث سندا ومتنا، 4/صياغة مفردات البحث في ضوء الأحاديث المقبولة لتحديد عناصر خطة البحث، 5/ جمع المادة العلمية غير الحديثية من مظانها، 6/ربط موضوع البحث بواقع المسلمين، 7/ صياغة البحث وفق المادة العلمية المجموعة[5]، وهذه الخطوات والمراحل منها ما هو من صميم عمل الدراسات الموضوعية ومنها ما هو من تقنيات البحث العلمي مثل تحديد فكرة البحث وجمع المادة العلمية وصياغتها.

---

[1] سعاد بيطاط، المرجع السابق، ص169.
[2] خالد محمود الشرمان، المرجع السابق، ص194.
[3] خالد محمود الشرمان، المرجع السابق، ص195.
[4] خالد محمود الشرمان، المرجع السابق، ص196.
[5] ينظر: رمضان إسحاق الزيان، المرجع السابق، ص228-229.

قدمت سعاد بيطاط ثلاثة مراحل لدراسة الأحاديث موضوعيا، وهي مراحل مختصرة هي: 1/اختيار الموضوع، 2/جمع الأحاديث الصحيحة والحسنة محل الدراسة، 3/شرح نصوص الأحاديث واستنباط معانيها ومقاصدها[1]، والحقيقة أن من أهم المراحل هي اختيار الموضوع قيد الدراسة، ثم إن جمع الأحاديث من أشق المراحل رغم تسهيل الفهرسة الحديثية الآلية لهذا الأمر في هذا العصر، وأخيرا فإن إعداد خطة محكمة وتحديد عناصر البحث من الأمور المهمة لأنها تبين قدرة الباحث على تنسيق أفكاره وعرضها عرضا ذكيا يسهل من خلاله توصيل الطروحات والأفكار والتصورات المستكشفة خلا الدراسة والبحث.

تقدم لطيفة الراشد خطوات البحث في الدراسات الحديثية الموضوعية الاستقصائية موافقة في ذلك رمضان إسحاق الزيان وناقلة عنه، ثم تأتي لتعطي نماذج لمثل هذه الدراسات، وهذا ما سنتحدث عنه في المحاضرة الأخيرة.

المبحث الثاني: الدراسة الموضوعية المحدودة للحديث النبوي

هذا النوع من الدراسات الحديثية الموضوعية هو أكثر النوعين انتشارا واهتماما من طرف الباحثين في الجامعات، وذلك لسهولته، ولأن الدراسات العليا في الجامعات تتطلب تحديدا لمدة البحث في فترة زمنية معينة تفرضها الجامعات في مرحلة الماجستير والدكتوراه، فمعظم الباحثين يقصرون دراساتهم على الكتب التسعة وبعضهم على الكتب الستة، وآخرون يقصرون بحوثهم على الصحيحين، أو أحدهما فقط[2]، وهناك من الباحثين من حدد دراسته بمسند أحمد بن حنبل لاعتبارات مقبولة لأنه كتاب مستوعب للأحاديث ورواياتها، وكما هو معلوم فالمسند أكثر الكتب تكرارا لروايات الحديث الواحد[3].

والكتب التسعة هي:

1/صحيح البخاري (ت:256هـ)، 2/صحيح مسلم (ت:261هـ)، 3/سنن أبي داود (ت:275هـ)، 4/جامع الترمذي (ت:279هـ)، 5/سنن النسائي (ت:303هـ)، 6/سنن ابن ماجه (ت:273هـ)، 7/ الموطأ للإمام مالك بن أنس (ت:179هـ)، 8/سنن الدرامي (ت:255هـ)، 9/ مسند أحمد للإمام أحمد بن حنبل (ت:241هـ)[4].

أما الكتب الستة فيقصد بها كتب البخاري ومسلم وأبي داوود الترمذي والنسائي وابن ماجه[5]، وهناك من يسميها الكتب الصحاح، والمقصود بها صحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن أبي داود وجامع الترمذي وسنن النسائي وسنن ابن ماجه، وتسميتها بالصحاح فيه تجوز وتوسع وإلا فالصحاح صحيحين فقط هما صحيح البخاري وصحيح مسلم، وهناك من يحدد مجال الدراسة في الكتب الخمسة وهي الكتب الستة ما عدا سنن ابن ماجه[6].

---

[1] سعاد بيطاط، المرجع السابق، ص169-170.
[2] ينظر: رمضان إسحاق الزيان، المرجع السابق، ص230-231، خالد محمود الشرمان، المرجع السابق، ص202.
[3] خالد محمود الشرمان، المرجع السابق، ص202.
[4] ينظر: سيد عبد الماجد الغوري، المرجع السابق، ص694.
[5] ينظر: صبحي الصالح، المرجع السابق، ص117-118، سيد عبد الماجد الغوري، المرجع السابق، ج1/ص696-697.
[6] ينظر: سيد عبد الماجد الغوري، المرجع السابق، ج1/ص696، صبحي الصالح، المرجع السابق، ص117-118.

وهنا يجدر بنا التفريق بين الجوامع والسنن، فصحيح البخاري هو:"الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه"، وصحيح مسلم هو:"المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"، وجامع الترمذي وهو:"الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل"، فهذه مثال للجوامع، والمقصود بالجامع في اصطلاح المحدثين:"هو كتاب الحديث المرتب على الأبواب الذي يوجد فيه أحاديث في جميع موضوعات الدين وابوابه. وعددها ثمانية أبواب رئيسية هي: العقائد، الأحكام، السير، الآداب، التفسير، الفتن، أشراط الساعة، المناقب"[1].

أما السنن فهي:"في اصطلاح المحدثين الكتب التي تجمع أحاديث الأحكام المرفوعة مرتبة على أبواب الفقه، من: الطهارة، والصلاة، والزكاة، إلى العتق...وتخلو غالبا من أبواب العقائد، والتاريخ، والفتن، والمناقب"[2]، وعليه فالصحاح تجمع الأحاديث المتعلقة بالدين جميعا من عقائد وأخلاق وأحكام، بينما السنن تختص بالأحاديث التي تتعلق بالأحكام الفقهية فقط.

وخطوات البحث بالنسبة لهذا النوع من الحديث الموضوعي هي نفسها التي نسير عليها مع الحديث الموضوعي الاستقصائي المستوعب ما عدا تحديد المصادر الحديثية في الصحيحين أو الكتب الستة أو التسعة.

ثم إن معظم المنظرين يقدم نماذج لهذا النوع من الحديث الموضوعي عندما يريد بيانه والتوسع في شرحه، وذكر النماذج سيأتي لاحقا في هذه المحاضرات.

[1] سيد عبد الماجد الغوري، المرجع السابق، ج1/ص591.
[2] سيد عبد الماجد الغوري، المرجع السابق، ج2/ص244.